كان المرجوع اليه كليا عاما في كلية وجزئية بحث عدم ظهور حال الكلية وكونه واثرا بين الوجود والعدم وظهر بطلان ما ذكره آه وقوله اذ لا ينبغي ان يشتبه مثله على احد اه اذ لا يخفى انه من تلك الحيثية جزئي لا كلي **قوله** فتامل حتى يظهر اه ما ذكره من وجه الامر بالتامل ظاهر على النسخة التي فيها الكلية فقط فان عادة المؤلفين تزييف الشيء بقولهم فيه نظر فالظاهر بناء على تلك النسخة تزييف الكلية واما على النسخة التي فيها الكلية والجزئية فوجه الكلية بالامر بالتامل غير ظاهر بل يحتاج الى الدليل وبيان المقدمات كما فعله قوله وفيه ما افيد ان هذا النظر لا يخص ضمير الغائب بل لا يخص الضمير بل يجري في اسم الاشارة والموصول ايضا بل في الحرف ايضا **قوله** ولما كان هذا فرقا بديعا اي لما كان ما ذكره المص من الفرق بين الحرف وتلك الاسماء بكلية المفهوم وجزئيته فرقا بديعا حسنا اقرب الى الفهم مما اشتهر من الفرق بينهما حسن الذكر ولعل ما اشتهر من الفرق بينهما هو الفرق الحاصل من تعريف الاسم والحرف بما عرفوه به فانهم عرفوا الاسم بما دل على معنى في نفسه والحرف بما دل

شارح

ارى الصورة المخصوصة اي حملة في ذهن مخصوص لا بد ان يكون جزئية

حرانه

وبناه لكه

على معنى في غيره **قوله** وانما جعلت قوله جزئيين بمعنى ما هو بمنزلتهما لا يخفى انه ليس في كلامه بناء على النسخ التي رأيناها ما هو صريح في جعل المذكور فلعل مراده بالجعل المذكور هو الجعل الحاصل في ضمن قوله فهما داخلان في قسم ما مدلوله كلي فان ذلك القول يستلزم الجعل المذكور اذ لا يمكن كون الشيء كليا وجزئيا حقيقة فلما حكم في ذلك القول بكونهما كليين حقيقة علم ان جزئيتهما بطريق التاويل اي هما بمنزلة الجزئيين وقوله ولهذا صح جعل ذو وفوق كليين ايضا اي كما يصح جعلها جزئيين ثم ان الظاهر ان يكون قوله ولهذا اشارة الى ان قوله جزئيين بمعنى ما هو بمنزلتهما والمعنى ولاجل ان المراد بكونهما جزئيين كونهما بمنزلة الجزئيين صح جعلهما كليين كما يصح جعلهما جزئيين ولا تنافي بينهما اذ الكلية تحقيقية والجزئية تاويلية ولا تنافي بينهما ويمكن ان يكون قوله ولهذا اشارة الى ان المعتبر في الكلية والجزئية الوضع الافرادي اي لان المعتبر فيهما الوضع الافرادي صح اتصاف ذو وفوق بالكلية والجزئية معا ولا تنافي بينهما اذ التنافي انما يكون في وضع واحد مع ان الكلية في الوضع الافرادي والجزئية في الوضع التركيبي

كليه

في موضع لكه